النقابة الوطنية للتعليم العالي
المكتب الوطنـــي

الرباط في 24 نونبر 2014

بلاغ للرأي العام الجامعي والوطني

عقـد المكتب الوطنـي للنقابـة الوطنيـة للتعليـم العالـي اجتماعـه الـدوري يـوم الاثنين 24 نونبر 2014 تمت خلاله مناقشة ودراسة التقرير الذي قدمه الكاتب الوطني للنقابة عن الجمعية العامة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين المنعقدة يومي 20 و 21 نونبر الجاري، وكذا اللقاء المرتقب مع الوزارة الوصية يوم الأربعاء 3 دجنبر 2014، ثم اليوم الدراسي حول الجامعة العمومية.

وبعد مداولات جدية ومسؤولة استحضرت المواقف المبدئية للنقابة الوطنية للتعليم العالي والتي تم التذكير بها في بلاغ المكتب الوطني الصادر عن اجتماعه ليوم 17 نونبر 2014 فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي يعلن للرأي العام الجامعي و الوطني ما يلي:

1. لم تنعقد اللجنة المشتركة، بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والوزارة الوصية الخاصة بمراجعة القانون 01.00 والنظام الأساسي للأساتذة الباحثين، إلا مرة واحدة، بعد طول إلحاح من النقابة لانعقادها. وقد تم ذلك الاجتماع يوم 11 يناير 2014 بحضور السيد الوزير، علما أن اللجنة المذكورة تشكلت في اجتماع 24 ماي 2013. وقد أُرجئ النقاش في موضوع القانون إلى غاية تمكين المكتب الوطني للنقابة من التصور الواضح والدقيق للوزارة لما تسميه بـ "قطاع الشراكة" الذي تعتزم إضافته إلى جانب القطاعين، العمومي والخصوصي، في منظومة التعليم العالي. الشيء الذي لم يتحقق لغاية كتابة هذا البلاغ؛
2. وفي المقابل عمدت الوزارة إلى تجاوز المنهجية التشاركية التي ادعت سابقا اعتمادها في علاقتها مع النقابة الوطنية للتعليم العالي وقدمت مشروعها بخصوص تعديل القانون 01.00 للمجلس الأعلى للتربية والتكوين و البحث العلمي قصد إبداء الرأي؛
3. إن دراسة المشروع الوزاري من طرف المجلس الأعلى لا تستقيم منطقيا قبل انتهاء هذا الأخير من إعداد مشروع للإستراتجية الوطنية قبل متم فبراير 2015 واعتمادها. علما أن أي دراسة لهذا المشروع يتعين أن تكون مؤطرة بالاستراتيجية الوطنية، ومرتبطة بالتوجهات العامة التي جاءت في الميثاق الوطني للتربية والتعليم؛
4. يستنكر إقصاء النقابة في شخص كاتبها العام من اللجنة الوظيفية التي شكلها المجلس لإبداء الرأي في المشروع الوزاري لتعديل القانون 01.00، ويعتبره ضربا لمشاركة الفاعلين الاجتماعيين في القطاع كما يؤكد على ذلك الدستور ومناورة مكشوفة تنم عن نظرة ضيقة متواضعة لا تتناسب مع حجم الرهان وحجم التحدي الذي يواجه المجتمع المغربي والذي يتعدى المجال التنافسي السياسي أو الإيديولوجي الاعتيادي باعتباره سيرهن مستقبل الجامعة لعقد أو عقدين من الزمن. إن المكتب الوطني للنقابة الوطنية يعتبر أن الإصرار على ذلك الإقصاء يهدف أساسا إلى تغييب صوتها من النقاش المباشر داخل اللجنة الوظيفية للمجلس

Annexe faculté des sciences – angle Jean Jaures et Ibn Toumert– Rabat – Tel/fax :0537707747 : ملحقة كلية العلوم – ملتقى شارع جان جوريس وشارع ابن تومرت - الرباط الهاتف / الفاكس
Site web : www.snesup.ma : الموقع الإلكتروني -Email : snesup.maroc@gmail.com : البريد الإلكتروني
Portable : 0661409663 : الهاتف النقال

والحيلولة دون تصديها لمحاولة تمرير قطاع الريع في التعليم العالي والذي تسميه الدوائر الرسمية قطاع الشراكة،الذي يستفيد من مجموعة من الامتيازات ولا يخضع لأي مراقبة قانونية؛

5. يثمن تقديم الكاتب العام لاستقالته من رئاسة لجنة البحث العلمي كما يؤكد على أحقيته في الرد مستقبلا وفق ما تقتضيه الظروف وتطورات عمل المجلس الأعلى باعتبار أن النقابة الوطنية للتعليم العالي ترفض رفضا قاطعا أن يكون تواجدها داخل المجلس تواجدا صوريا، وأن ذلك التواجد رهين بمدى تشكيله قيمة مضافة للجامعة العمومية؛
6. يعلن عن تنظيمه يوما دراسيا تحت شعار **"الجامعــة العموميــة ومسؤولية الدولة"** وذلك **يوم السبت 6 دجنبر 2014 بكلية العلوم بالرباط**.

وفي الختام، يهيب المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي بالسيدات السادة الأساتذة الباحثين إلى مزيد من التعبئة و اليقظة دفاعا عن ملفاتهم المطلبية وعن قضايا التعليم العالي والبحث العلمي في إطار منظمتهم العتيدة : **النقابة الوطنية للتعليم العالي** .

المكتب الوطنـــي

ملحقة كلية العلوم – ملتقى شارع جان جوريس وشارع ابن تومرت - الرباط الهاتف / الفاكس : 0537707747 Annexe faculté des sciences – angle Jean Jaures et Ibn Toumert– Rabat – Tel/fax
البريد الإلكتروني : snesup.maroc@gmail.com -Email : الموقع الإلكتروني : www.snesup.ma Site web
الهاتف النقال : 0661409663 Portable